

البيئات التمكينية وإعداد النشء لمجتمع المعرفة



ثمة ما يشبه الإجماع في أوساط النخب العربية على تبني مفهوم شامل لمجتمع المعرفة يضعه ضمن الإطار العام للتنمية الإنسانية المستدامة كوسيلة وغاية في الوقت نفسه. فقد عرف تقرير التنمية الإنسانية العربي الثاني لعام 2003 مجتمع المعرفة بأنه يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً إلى ترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية. وصدر تقرير المعرفة العربي عام 2009 ليواصل مسيرة البحث، ويؤسس رؤيته على ما سبق من جهود، فيتبنى مفهومًا متكاملًا للمعرفة و”مجتمع المعرفة“. وتأسيساً على التراكم المعرفي المحرز في ذلك التقرير الأول، فإن تقرير المعرفة العربي 2011/2010، يتواصل مع ما سبق من بلورته لرؤية عربية ”لمجتمع المعرفة“ تنحو منحاً تكاملياً يرى المعرفة كلا متكاملًا لا يقتصر على العلم والتقانة فقط، بل يمثل محصلة تفاعل لكل إبداعات الإنسان في مجال العلوم والتقانة والعلوم الإنسانية والآداب والفنون والخبرة الإنسانية الواسعة. ومن خلال هذا المنظور المتكامل نفسه، نفهم مجتمع المعرفة من خلال دلالاته الواسعة، فهو مجتمع كثيف المعرفة يتسم أعضاؤه بخصائص معرفية وسلوكية وقيمية تتفاعل في بيئات اجتماعية وسياسية وثقافية حاضنة لها، تحفز هذه الخصائص وتدعمها في علاقة جدلية، فتطلق طاقات الإبداع والتجديد لدى أعضائه في استخدام الوسائل المتاحة وتملك مكاسب التنمية.

وهذه الرؤية الشاملة لدلالات مجتمع المعرفة، الرامية إلى توسيع خيارات وفرص تقدم الإنسان العربي وتحقيق حريته وأهدافه، تمكننا من أن ننظر إلى ”إعداد النشء للولوج إلى مجتمع المعرفة“ باعتبارها مجموعة من

العمليات الإجرائية المتواصلة تشمل محورين متفاعلين: أولهما، بناء النشء العربي وإعداده وإكسابه المهارات والقيم المطلوبة لمجتمع المعرفة في إطار ثقافي مستنير. وثانيهما، بناء البيئات التمكينية اللازمة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة، لتمكين النشء العربي والإنسان العربي بصفة أعم وتحفيزه على الإبداع والاختراع وإنتاج المعرفة. ومن هنا جاءت ثلاثية: المهارات والقيم والتمكين التي استند عليها هذا التقرير.

وبناء على هذه الرؤية المتكاملة لـ ”المعرفة“، و”مجتمع المعرفة“، وبعد أن تناولنا عمليات إعداد النشء في الفصل الثاني (الذي تناول قضية التعليم) والفصل الثالث (الذي تناول قضية التنشئة في الأسرة والإعلام والبيئة الثقافية)، فإن هذا الفصل يختص بالتعرف على البيئات التمكينية العربية التي تهيئ وتمكن وتحفز النشء على الولوج إلى مجتمع المعرفة. ذلك أنه مهما نجحنا في بناء مؤسسات الإعداد والتنشئة (التعليم/ التدريب، والأسرة، والإعلام)، ومهما كانت مستويات التنمية الثقافية في مجالات تحديث منظومة القيم، وللارتقاء بالغة، وتجديد الخطاب الديني، فإن الأمر يحتاج بالضرورة إلى متغيرات أساسية تعزز بناء المؤسسات وجهود التنمية الثقافية، وتدعم الآثار التي نتوخاها من ذلك كله. إنها المتغيرات المكونة لما أطلقنا عليه ”البيئات التمكينية“ ومن ثم تتحدد عناصر هذا الفصل في تناول إدارة الحكم ومدى ملاءمتها لإعداد النشء في اكتساب المعرفة وإنتاجها، والحريات والأوضاع السياسية، وتمكين المرأة، والبيئات الاقتصادية والاجتماعية وما تتطوي عليه من مشكلات الفقر والبطالة ونوعية الحياة والرخاء، والبيئات المعرفية المرتبطة بتقانة المعلومات والاتصالات.

لا تقتصر المعرفة

على العلم والتقانة

فقط، بل تمثل

محصلة تفاعلة

لكل إبداعات الإنسان

ترمي الرؤية

الشاملة لدلالات

مجتمع المعرفة

إلى توسيع خيارات

وفرص تقدم

الإنسان العربي

وتحقيق حريته

وأهدافه

إدارة الحكم وتأهيل النشء

وفعالية الحكومة، وجودة التشريعات وحكم القانون والسيطرة على الفساد. وقد تم اتباع قياس تمثل الدرجة 'صفر' فيه متوسط الجودة لأي فئة من هذه الفئات الست. وتتراوح قيمة مؤشر كل فئة بين -2.5 إلى +2.5، حيث تقابل القيمة المرتفعة نتائج أفضل. واعتماداً على هذا المقياس، بين تقرير "تحديات التنمية البشرية في الدول العربية: نهج التنمية البشرية" الذي أصدرته جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مؤشر جودة إدارة الحكم في الدول العربية كمجموعة قد بلغ -0.63 عام 1996، مشيراً بذلك إلى تدني جودة المؤسسات في المنطقة العربية في ذلك الوقت، وإن كانت هناك تباينات كبيرة بين الدول العربية. ولم يتغير الوضع كثيراً في الأعوام العشر التالية حيث بلغ متوسط جودة إدارة الحكم في الدول العربية -0.61 في العام 2006، مع ملاحظة أن كل الدول العربية سجلت خلال تلك الفترة انخفاضاً في جودة المؤسسات فيما يخص بُعد "التمثيل والمساءلة" ضمن عناصر إدارة الحكم (جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009).

يعني مفهوم الحكم الرشيد، أو إدارة الحكم أو الحوكمة، ممارسة السلطة (السياسية، الاقتصادية، الإدارية) لإدارة شؤون دولة ما أو مؤسساتها الوطنية، بما فيها الهيئات التشريعية والقضائية ومنظمات المجتمع المدني، للتوصل إلى تحديد الاحتياجات وطرح الحلول المتعلقة بتلبيتها أو تحقيقها. وثمة ركائز ثلاث تعتبر غالباً مكونات رئيسية لمفهوم الحوكمة، وهي: المساءلة والشفافية، والمشاركة، وسيادة القانون²⁴.

وتعاني الدول العربية من ضعف مؤسساتها بشكل عام مما يعوق تقدم الإنسان العربي، وبخاصة الشباب، في مسيرتهم نحو النهضة ومجتمع المعرفة. فتشكو "إدارة الحكم" من الأداء الضعيف في كثير من الجوانب، كما عبر عنه مقياس "متوسط جودة إدارة الحكم" على مستوى العالم. ويعتمد هذا المقياس على مجموعة مؤشرات تدرج في ست فئات، تشير إلى ستة جوانب أساسية في إدارة الحكم، وهي: التمثيل والمساءلة والاستقرار السياسي،

تعاني الدول العربية من ضعف مؤسساتها بشكل عام مما يعوق تقدم الإنسان العربي، وبخاصة الشباب، في مسيرتهم نحو النهضة ومجتمع المعرفة

الشكل 4-1

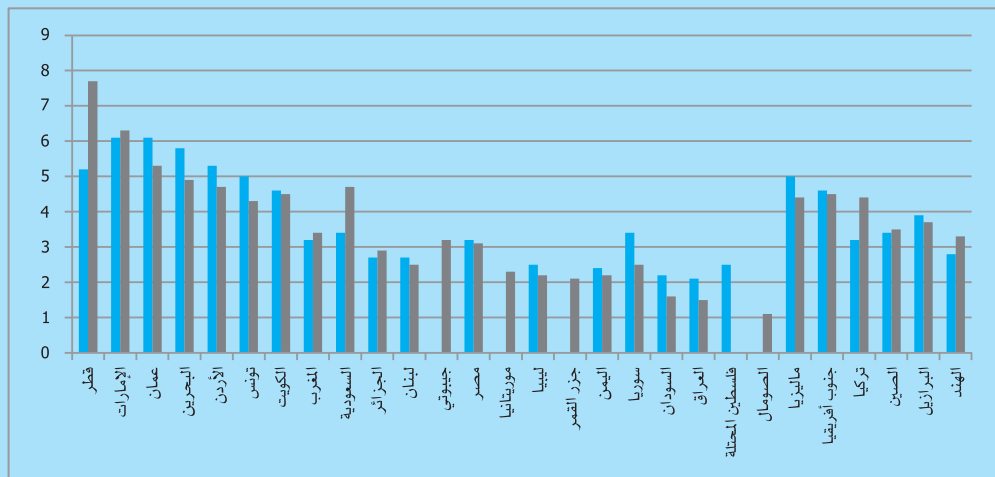
مؤشرات الحكم في دول عربية



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (استناداً على بيانات 2009) http://info.worldbank.org/governance/wgi/mc_countries.asp بتاريخ 21 أغسطس / آب 2011

دليل مدركات الفساد

■ سنة 2004
■ سنة 2010



المصدر: منظمة الشفافية العالمية، مؤشر مدركات الفساد، <http://www.transparency.org/2010>، بتاريخ 23 مايو/أيار 2011

إن التنمية البشرية الحقيقية هي تلك التي توجه الحكومات بقوة نحو تحقيق سياسات لدعم تنمية المواطنين

ثلاث دول هي قطر 7.7 درجات، والإمارات 6.3 درجات، وعمان 5.3 درجات. ولا شك في أن نتائج مقياس مؤشر مدركات الفساد تلك متدنية بالفعل، غير أنها تتوافق تماماً مع النتائج المتدنية التي عرضناها سابقاً بشأن جودة إدارة الحكم في الدول العربية.

يقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العاميين والسياسيين. وتتراوح قيمة تصنيفاته من 10 (الأقل فساداً) إلى صفر (الأكثر فساداً). وتهتم الدراسة المسحية بقياس فساد القطاع العام واستغلال الوظيفة العامة من أجل الكسب الشخصي. كما يقيس الدليل الفساد في أوساط الحكومات المحلية والوطنية وليس لدى الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في هذه الدول. والمؤشر مركب تم جمعه من 17 دراسة مسحية نفذتها 13 مؤسسة مستقلة مختلفة. ولا يتم إدراج أي بلد في المؤشر ما لم تتوفر عنه بيانات من ثلاثة مسوح على الأقل. وتقيس هذه المسوح مدركات السكان المحليين والوافدين ورجال الأعمال والأكاديميين ومحلي المخاطر.

إدارة الحكم ومنظمات المجتمع المدني

يحتل المجتمع المدني موقِعاً وسطاً بين الفرد والدولة. فهو يضم أفراداً أو جماعات، منظمين وغير منظمين، يتفاعلون سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وتنظم علاقاتهم قواعد رسمية وغير رسمية وقوانين. أما

وتؤكد البيانات الأحدث حول الموضوع التي ينشرها البنك الدولي شكل 4-1 والتي تعتمد مقياس من 100 نقطة (يمثل 0 أضعف أداء و100 أعلى أداء) أن أمام الدول العربية في مجملها، ومع الاختلافات من دولة إلى أخرى، أشواطاً ينبغي قطعها على طريق الحوكمة الرشيدة وبخاصة في ما يتعلق بالتمثيل والمساءلة. إن تدني مستوى جودة إدارة الحكم في الدول العربية أمر خطير، لأنه ينعكس سلباً على الكثير من جوانب التنمية، ومقومات مجتمع المعرفة المنشود.

إن أحد جوانب الديمقراطية هو مساعدة الناس على أن يكونوا أكثر قدرة على المشاركة في عملية إدارة الحكم التي تؤثر على حياتهم. ولذلك فالتنمية البشرية الحقيقية، هي تلك التي توجه الحكومات بقوة نحو تحقيق سياسات اقتصادية واجتماعية لدعم تنمية المواطنين، وإدارة الخدمات العامة وفق نهج الحكم الرشيد (الديمقراطي) على نحو يحقق حاجاتهم.

إن الشفافية والمساءلة مفهومان يرتبط كل منهما بالآخر، ويعملان معاً في إطار المشاركة وسيادة القانون، وذلك هو الضمان لوجود حكم رشيد يحقق الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويساعد على مكافحة الفساد. ويشير الشكل 2-4 إلى واقع مدركات الفساد في الدول العربية بناء على مقياس منظمة الشفافية العالمية. ويبين الشكل أن البلدان العربية كلها تقع في مستوى أقل من 5 نقاط على مقياس متدرج من عشر نقاط، ما عدا

ترتبط الشفافية

والمساءلة كل منهما

بالآخر، ويعملان

معاً في إطار المشاركة

وسيادة القانون،

وذلك هو الضمان

لتحقيق الحرية

والمساواة والعدالة

الاجتماعية

إن تعزيز منظمات المجتمع المدني من شأنه أن يوسع من فرص الديمقراطية والحريات السياسية، ويمكن الشباب العربي من ممارسة دوره التاريخي على مسار تأسيس النهضة ومجتمع المعرفة

إن المعرفة المنفتحة والمبادرة والمبدعة والمنجزة تتطلب مناخاً موسوماً بالحرية بمعناها الواسع

تتمثل حقيقة التنمية في إزالة مصادر افتقاد الحركة، كالفقر والاستبداد وشرح الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي، والتطرف، وإهمال المرافق العامة. (أمارتيا سن)

منظمات المجتمع المدني، فهي روابط ينظم المجتمع المدني نفسه طوعاً حولها، ومن خلالها (عبد الحسين شعبان 2010، وعلي ليله، 2007).

وثمة علاقة قوية بين مناخ الحرية في المجتمع وقوة منظماته المدنية. فحيثما تتمتع المجتمعات بالحرية، تنتشر منظمات طوعية حرة نقابية أو اجتماعية ضاغطة. والعكس صحيح؛ فالابتعاد عن الحرية يجعل المجتمعات المدنية سكونية أو راكدة. ولذلك تعتبر الحرية، شأنها شأن استقلالية المجتمع المدني عن السلطات، من القيم الأساسية (عبد الحسين شعبان، 2010). وباعتبار هذه العلاقة، تدل البيانات على ضعف المجتمع المدني في الدول العربية، حيث يشير مؤشر التصنيفات المجمع للحقوق السياسية والحريات المدنية الصادر عن "فريدم هاوس (تصنيفات الحريات المدنية، http://www.freedomhouse.org/ 2009 بتاريخ 23 مايو/ أيار 2011)" بأن معظم الدول العربية مصنفة "حرة جزئياً" أو "غير حرة" ولم تصنف أي منها كدول "حرة". ويشير مؤشر ترتيب الصحافة الصادر عن نفس المؤسسة أن أياً من الدول العربية لم تتمتع بصحافة حرة وأن خمس دول عربية فقط تتمتع بحرية صحافة جزئية. ويصعب في هذا المناخ الكايح للحريات والمغيب لحركة الإنسان العربي في محيطه المدني التحرك الناجع في إعداد النشء لمجتمع المعرفة القائم، تأسيساً على توافر مناخ الحرية والشفافية والمشاركة.

إن تعزيز منظمات المجتمع المدني من شأنه أن يوسع من فرص الديمقراطية والحريات السياسية، لينفتح الشباب العربي على العالم المحيط به، من خلال مناخ صحي يمكنه من ممارسة دوره التاريخي على مسار تأسيس النهضة ومجتمع المعرفة، في ظل مؤسسات تعمل وفق مبادئ الحكم الرشيد، التي تقوم على المساءلة والشفافية، والمشاركة، وسيادة القانون.

الحريات الأساسية والأوضاع السياسية

إن المعرفة المنفتحة والمبادرة والمبدعة والمنجزة تتطلب مناخاً موسوماً بالحرية

بمعناها الواسع، السياسية والاقتصادية، والعلمية والثقافية، باعتبار الحرية هي المدخل إلى توسيع خيارات وحريات وإمكانيات الأفراد. ويمكن النظر إلى التنمية باعتبارها عملية توسيع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس. فهي، في حقيقتها تتمثل في إزالة مصادر افتقاد الحرية، كالفقر والاستبداد وشرح الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي، والغلو والتطرف، وإهمال المرافق العامة (أمارتيا سن، 2004). وفي هذا السياق، شدد تقرير المعرفة العربي الأول على اعتبار حزمة الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أفضل محيط للإنتاج والاستخدام الأمثل للمعرفة، وهي أهم آلية محفزة للتنمية في مفهومها الإنساني الواسع، الذي يتجاوز مجرد نمو الاقتصاد وارتفاع معدل دخل الفرد، ليشمل إثراء حياة الأفراد وتحسين ظروفهم المعيشية، والارتقاء بالمواطن النشط الفعال. وبهذا المعنى تشكل الحريات محوراً مركزياً في بيئات المعرفة (محمد المالكي، ورقة مرجعية للتقرير).

وتتفق المؤشرات العالمية المتوافرة على أن حال الديمقراطية في المنطقة العربية سلبى بشكل عام (وربما مع بعض الاستثناءات القليلة التي قد تختلف من مؤشر إلى آخر). ومن الهيئات التي تصدر عنها مثل هذه المؤشرات مركز جامعة ميريلاند للتنمية الدولية وإدارة النزاعات، ووحدة مجلة الإيكونوميست للاستقصاء²⁵، ومنظمة الشفافية العالمية، وبيت الحرية، وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإذا كان مناخ الحريات قاتماً في البلاد العربية وفقاً لهذه المؤشرات، فإن المشهد العربي الآن يلاحظ حراكاً محموداً نحو المطالبة بالحريات والمزيد من الديمقراطية وإصلاح الحكم. ومن المؤمل أن يتحقق الإصلاح الذي يمكن من تحقيق البيئات التي تهيئ الأجيال الناشئة من الولوج إلى مجتمع المعرفة وتحقيق النهضة التي ينشدها كل عربي. وتجدر الإشارة إلى أن توافر الحرية في المجال السياسي إنما يسهم في خلق مناخ من الثقة بين الدولة والمجتمع، وبين مختلف مكونات المجتمع، ومن ثم يسمح بإمكانيات الحوار، والتشاور، والتوافق حول السياسات والخيارات الكبرى. لذلك، فإن ضعف قيمة الثقة، وبالتالي محدودية فرص الحوار أو

حين يشعر الفرد

منذ صغرة بقدر

واضح من الحرية

المسؤولة، فإنه

يستطيع التعبير عن

قدراته وتطلعاته

إن المرأة، إلى جانب

الرجل، عصب

أساسي في عملية

تنشئة الأجيال، فإذا

تحسن وضع المرأة

كانت عاملاً قويا

رافعا في تشكيل

شخصية وعقول

النشء بل وثقافة

المجتمع ككل

الهندسة والطب والرياضيات. ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 إلى أن نسبة التحاق المرأة بالجامعات في بعض الدول العربية تتراوح بين 40% إلى 50%، بل إن عدد النساء المسجلات في الجامعات في الكويت وقطر والإمارات فاق عدد الرجال في السنوات الأخيرة (فالتين مقدم، 2007).

ولعل من الظواهر الواضحة في معظم دول المنطقة العربية أن المرأة قد أحرزت تفوقاً ومشاركة عالية في مجال التعليم. وقد يعزى ذلك إلى أن التعليم يكاد يكون المسار الوحيد المفتوح في معظم الدول العربية أمام المرأة لتحطم القيود المفروضة عليها. وقد أصبح ارتياد المرأة العربية للتعليم هدفاً ووسيلة أمامها كي تثبت ذاتها وتطلق في فضاء تنعم فيه بالحرية.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات خلال التطورات التاريخية التي مرت بها المنطقة العربية منذ عهود الاستقلال، فإن التقارير العالمية والإقليمية، والمؤشرات الخاصة بالأنوع الاجتماعي، تلقي ضوءاً كاشفاً على تدني مستويات مشاركة الإناث في مجالات الحياة العامة والمدنية، والرسمية، وغيره من مؤسسات صنع القرار السياسي، ونصيب المرأة في التشغيل بأجر، وملكية الأعمال الخاصة، والمشاركة في السلطة القضائية والمؤسسات الثقافية. كما أن نسبة الأمية بين الكبار (فوق 15 سنة) في المنطقة العربية وفقاً لبيانات العام 2007 تبلغ 29%، منها 65% من الإناث. وتقع النسبة الأكبر من أمية الإناث في العراق 69%، وفي السودان 63%، وفي مصر 63%، وفي اليمن 72% (اليونسكو، 2010ب).

وفي مجال الاقتصاد، بلغت مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية 22%، وهي نسبة متواضعة بالمقارنة بالمناطق العالمية الأخرى. ومشاركة المرأة العربية في الملكية تقتصر على نحو 8% من شركات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقابل 50% من الشركات في شرق آسيا والمحيط الهادي. وما زالت مشاركة المرأة في البرلمانات العربية ضعيفة، حيث لم تتعد بعد نسبة 10% في ثلثي الدول العربية. وقد اتبعت بعض الدول تدابير خاصة تحقق للمرأة وضعاً أفضل في المشاركة العربية، مثل الأردن وتونس، ومصر والأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد ساعد القانون الجديد في الكويت على دعم مشاركة المرأة

انعدامها أحياناً في النظر والتوافق حول القضايا الكبرى وسياسات التنمية ومشروع النهضة للولوج إلى مجتمع المعرفة، كانت لها جميعاً أدوار بارزة في فشل سياسات واستراتيجيات هذا المشروع. فما زالت النقطة الأضعف في الأداء المعرفي العربي تتعلق بإطلاق حرية الفكر والتعبير والحريات الأكاديمية وحرية الوصول إلى المعلومات، التي تعتبر حقاً من حقوق الإنسان، والمفتاح الضامن لجميع صنوف الحرية (تقرير التنمية الإنسانية 2003، وتقرير المعرفة العربي 2009).

ويمثل توسيع الحرية بمضامينها المختلفة والمتنوعة أحد المفاتيح الرئيسية والضرورية لتوفير البيئة التمكينية اللازمة لولوج الشباب العربي إلى مجتمع المعرفة. فحين يشعر الفرد منذ صغره بقدر واضح من الحرية المسؤولة في علاقته بالمؤسسات والهيئات والأطر الحاضرة له، فإنه يستطيع التعبير عن قدراته وتطلعاته، ويقدر على الاندماج السلس والفعال في بيئات استقبال تمكينية تسعفه في التواصل مع مجتمع المعرفة.

تمكين المرأة

يتصل تمكين المرأة بتكامل الحريات وتوفير الحقوق الإنسانية للجميع كحق الحرية والحياة الكريمة وإنصاف فئة مهمشة في مجتمعاتنا العربية. والمرأة، إلى جانب الرجل، عصب أساسي في عملية تنشئة وتجهيز الأجيال؛ فإذا تحسّن وضع المرأة كانت عاملاً قوياً رافعا في تشكيل شخصية وعقول النشء بل وثقافة المجتمع ككل للولوج إلى النهضة المنشودة في عصر المعرفة.

ثمّة إنجازات تاريخية أحدثت تقدماً في مشاركة المرأة العربية في الحياة العامة، وفي نيل حقوقها منذ خمسينيات القرن العشرين، بل قبل ذلك. وقد يلاحظ في هذا الصدد حدوث نكسات ونجاحات أيضاً. ففي السنوات الأحدث، اتخذت بعض الدول خطوات جريئة نحو تعزيز مواطنة المرأة، وزيادة مشاركتها في هياكل الحوكمة، كالبرلمان، ومجالس الوزراء. ومن الملاحظ ارتفاع معدلات التحاق المرأة العربية بالجامعات، بمقارنته بما كان عليه الحال في الماضي. ومع أن المرأة ما تزال تركز على العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلا أن الفتيات يلتحقن أيضاً بتخصصات مثل

إدماج المرأة، في أية تنمية؟

حين نتحدث عن إدماج المرأة في التنمية بالصورة المنشودة إنما نقصد ذلك الإدماج (في مشروع تغيير حضاري)، نريد إدماج المرأة في التنمية لتحقيق حركة مستقلة للقرار والمسار، تنمية ذاتية تعبئ بكفاءة مواردها المادية وفائضها الاقتصادي الممكن، إلى جانب طاقاتها البشرية وذخيرتها الروحية، وذلك من أجل الوفاء بالحاجات الإنسانية للمواطنين، لا من أجل خدمة السوق الرأسمالية العالمية. نريد إدماج المرأة في تنمية متكامل فيها زيادة الإنتاج مع عدالة التوزيع،

المصدر: حامد عمار، 2007.

الموروث الثقافي في كل أطر حياتنا، وأصبحت المرأة العربية فريسة فيها لكل أنواع عدم الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ ورابعاً، الفهم الخاطئ لصحيح الدين والتأويل المغرض للنص الديني والخطاب المتشدد؛ وخامساً، سيادة أنماط التنمية المشوهة، التي تركز على الاستثمارات الربحية، والمالية، غير الإنتاجية، التي تمثلت نتائجها، كما أوضحناها سابقاً، في أن معدلات النمو المحرزة لا تنعكس إيجابياً على مكافحة الفقر والحد من البطالة، وخلق فرص حياة للأجيال الجديدة. وبالطبع فإن المرأة، بسبب هشاشة وضعها الاجتماعي والثقافي، تصبح هي الضحية الأولى لكل نتائج التنمية المشوهة.

إن مواجهة هذه الأوضاع والتحديات التي تكبل اندماج المرأة في حركة تنمية تهض بالمنطقة العربية تفرض علينا بلورة إرادة سياسية، من أجل النهوض بأوضاع المرأة العربية سياسياً، وتشريعياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وأن تلعب النظم التعليمية والإعلام في هذا الشأن دوراً مستثيراً فعالاً في إعادة بناء ثقافة عربية تهيئ للمرأة ثلاثية المهارات، والقيم، والتمكين، بما يجعلها قادرة على التفاعل النشط والبناء في حركة النهضة العربية، والمساهمة الفعالة في بناء مجتمع المعرفة.

البيئات الاقتصادية والاجتماعية

تحتاج عملية إعداد النشء لمجتمع المعرفة إلى بيئة اقتصادية محفزة تقوم على حزمة من الحريات، كحرية الأعمال والاستثمارات وتشجيع المنافسة والتجارة، وتحد من الممارسات الاحتكارية على السوق من قبل الشركات الكبيرة، كما تشجع التواصل مع العالم. وقد حققت معظم الدول العربية تقدماً في الحريات الاقتصادية، وحققت دول الخليج العربي أعلى معدل نسبي للحرية الاقتصادية بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الخارجية وتحديث البنية التحتية.

وعلى الرغم مما تحقق في هذا المجال، إلا أنه ما زال هناك بعض الثغرات وبعض التقلبات، كما حدث إبان الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة التي خلفت العديد من الآثار السلبية، مثل التفاوت في توزيع الدخل والفقر

في البرلمان بدخول خمس نساء إلى البرلمان الكويتي لأول مرة. وتوجد دول عربية لا تمثل للمرأة فيها في مجالها التشريعي (الأهداف التنموية للألفية 2010).

وما زالت المرأة العربية تعاني من الكثير من القضايا الأساسية التي تحد من مقدرتها على التفاعل الإيجابي في عمليات إقامة مجتمع المعرفة، كظاهرة تأنيث الفقر في المجتمع العربي والقتل المرتبط بالشرف والعنف ضد المرأة والزواج المبكر، علاوة على المشاكل التي تواجهها المرأة الريفية كتوفير الرعاية الصحية والصحة الإنجابية الملائمة. وكل هذه المشاكل تقلل من دور المرأة في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة وتجهيز الأجيال القادمة. وثمة خمسة تحديات أساسية تتكاتف معاً، وتشكل بيئات مكبلة، ومجهضة لكل جهود تمكين المرأة وتحريرها، وإطلاق مشاركتها في الحياة العامة والسياسية والاقتصادية، مما يحول دون تفعيل جميع طاقات المجتمع في إنجاز مشروع النهضة للولوج إلى مجتمع المعرفة. وتتمثل هذه التحديات في: أولاً، أزمة الحريات السياسية والديمقراطية التي تعيشها المنطقة؛ وثانياً، الأطر القانونية التي تقن وضع المرأة كمواطنة من الدرجة الثانية، مثل قوانين الأسرة التي تبقي المرأة في وضعية تابعة ومعولة داخل الأسرة، وقوانين الجنسية، التي تكرر حق المرأة في نقل جنسيتها إلى أبنائها؛ وثالثاً، الموروث الثقافي، الذي يفرز منظومة وعادات وتقاليد كلها بالية، تركز النظر إلى المرأة كمخلوق درجة ثانية، خلق لدور أساسي هو رعاية الرجل وتربية الصغار، ويتغلغل هذا

ما زالت المرأة العربية**تعاني من الكثير****من القضايا التي****تحد من قدراتها،****كظاهرة تأنيث الفقر****والقتل المرتبط****بالشرف والعنف****ضد المرأة والزواج****المبكر**

إخفاق سياسات الإصلاح الاقتصادي

أرادت الحكومات العربية أن تستخدم النمو كوسيلة للحد من الفقر، بفضل أن تركز على الاستثمار بما فيه الاستثمار العام، ويترتب على ذلك أنه بدون صفات الاقتصاد الكلي التي تسبب في وجود أو استعادة القدر المالي المطلوب لتوسيع حجم الإنفاق على التنمية، فلن يكون بمقدور الدول النامية، بما فيها الدول العربية، تحقيق أهداف التنمية البشرية التي من بينها الأهداف التنموية للألفية.

يؤكد تقرير "تحديات التنمية في الدول العربية، نهج التنمية البشرية" أن [...] السياسات الاقتصادية "الليبرالية الجديدة" كما عرفها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليس لها أي فوائد دالة إحصائية فيما يتعلق بالحد من الفقر. ويختلف الموقف بالنسبة إلى "معدل الاستثمار" الذي يعرف بأنه نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد وجد عدد من الباحثين أن هذا المعدل يمثل عاملاً محددًا دالاً إحصائياً فيما يتصل بمعدل النمو. فإذا المصدر: الجامعة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009

حققت دول الخليج

العربي أعلى معدل

نسبي للحرية

الاقتصادية بفضل

سياسة الانفتاح

الاقتصادي، وجذب

الاستثمارات

الخارجية وتحديث

البنية التحتية

الوسطى والشعبية. وتشير البيانات حالياً أن بعض الدول العربية بدأت تتعاضد من آثار الأزمة المالية العالمية. وفي هذا المجال، يعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي مطلباً مهماً.

التفاوت في توزيع الدخل

هنالك تباينات حادة بين الدول العربية فيما يتعلق بمستويات التنمية الاقتصادية والبشرية وفي الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ففي حين كان متوسط الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية ككل هو 6.7 ألف دولار أميركي للفرد، ارتفع في دول الخليج النفطية التي تمثل 13% من السكان العرب و45.9% من الناتج المحلي الإجمالي ليتراوح بين 15.6 إلى 27.7 ألف دولار أميركي. وبالمقابل، لم يتعد 2.2 ألف دولار في أي من الدول المعتمدة على تصدير المواد الأولية والتي تشكل 22% من السكان (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية، 2010). إن هذا التفاوت الحاد في الدخل بين مختلف الدول العربية يؤدي حتماً إلى تفاوت في القدرات وبالتالي في البرامج الهادفة إلى إعداد النشء. فنحن لسنا أمام اقتصادات متجانسة تتيح التعميم في هذا الصدد. ولا شك في أن نقص الدخل في العديد من الدول العربية يشكل عائقاً أساسياً أمام تبني برامج تهدف إلى الإعداد الأنجع والأسرع لليافعين للولوج إلى مجتمع المعرفة. وللاقترب أكثر من مشهد التفاوت في توزيع الدخل، ننظر إلى البلد الواحد من داخله. ويساعدنا في ذلك "معامل جيني" لقياس العدالة في توزيع

والبطالة، وما كان لذلك من تأثير على المجتمعات العربية ككل وعلى جهود إعداد النشء بشكل خاص.

سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها

وفقاً للتوجهات "الليبرالية الجديدة" للسياسة الاقتصادية، خففت معظم حكومات المنطقة العربية الدعم المادي، وقللت الإنفاق العام، وأصلحت نظم أسعار الصرف. كما شملت الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها في هذه الدول خصخصة الشركات المملوكة للدولة، والإصلاح المالي، وتحرير التجارة، وتخفيض القيود الحكومية، أو إلغائها، وتعزيز الأسس المؤسسية لاقتصاد السوق. ومع ذلك، تشير الشواهد المتراكمة على مدى العقود الماضية إلى أن عدداً كبيراً من الدول العربية التي تبنت هذه السياسات لم تشهد أي نتائج ملموسة للحد من الفقر، أو تحقيق نمو في النواحي الاجتماعية على الأقل، بل على العكس، تجسدت أكثر النتائج استدامة لهذه السياسات في حدوث تأثير سلبي ملحوظ في البعد الاجتماعي في التعليم، والصحة، والتغذية، والتوظيف، وتوزيع الدخل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجامعة العربية، 2009).

وقد أثرت الأزمة المالية الكبرى التي طالت النظام المالي العالمي في أواخر عام 2008 على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، وأدت إلى ارتفاع مستويات البطالة، وانخفاض الأجور، وتآكل المدخرات، وأثرت سلباً على تمويل برامج التنمية، وبالتالي في على بناء مجتمع المعرفة، خاصة في الطبقات

يشكل نقص الدخل

في العديد من

الدول العربية

عائقاً أساسياً أمام

تبني برامج تهدف

إلى الإعداد الأنجع

والأسرع لليافعين

للولوج إلى مجتمع

المعرفة

معامل جيني لبعض الدول العربية وفقاً لأحدث البيانات المتوفرة

البلد	السنة	معامل جيني
سوريا	2004	35.78
المغرب	2007	40.88
جزر القمر	2004	64.30
جيبوتي	2002	39.96
مصر	2004	32.14
الأردن	2006	37.72

المصدر: البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
[world bank povcal http://research.worldbank.org/PovcalNet/povcalSvy.html](http://research.worldbank.org/PovcalNet/povcalSvy.html)
<http://hdr.undp.org/en/statistics> بتاريخ مايو/أيار 2011.

”الأقل نمواً“ كبيراً عن سائر المجموعات الأخرى، وقد بلغت نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في هذه الدول 25 في المائة من مجموع السكان في عام 2005. ويشير التقرير نفسه إلى أن الدول العربية قد حققت بعض النجاح في خفض نسبة ”أفقر الفقراء“، إلا أنه ينبه بوضوح إلى أن هذا النجاح إنما يتوقف على مقياس الفقر المعتمد. فعند استخدام خطوط أساس أعلى لقياس الفقر تتماشى مع الخطوط الوطنية (وهي في معظم دول المنطقة العربية أعلى من خط 1.25 دولار المعتمد عالمياً)، تتزايد نسبة الفقر بشكل كبير من 4% إلى 17%. ومن الواضح أن نسبة كبيرة من السكان في الدول العربية تتجمع في نطاق ليس بعيداً عن خطوط الفقر الوطنية، مما يجعل المنطقة أكثر عرضة لصدمات اقتصادية وأزمات اجتماعية وسياسية (التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية، 2010).

وحسب العديد من الدراسات، بما فيها تلك الصادرة عن الأمم المتحدة، فإن ارتفاع نسب الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية، إنما يشير إلى أن الإصلاحات الاقتصادية في هذه البلدان كان لها أثر محدود، بل عكسي في العديد من الحالات، على سكان المناطق الريفية. وذلك يتطلب إعادة تقييم تجارب التنمية في كثير من الدول العربية، بحيث تضمن التوازن بين النمو الاقتصادي وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

الدخل (درجة تركيز الثروة)، وهو مقياس يتراوح بين 0 التي تعبر عن العدالة الكاملة في التوزيع و100 التي تعبر عن غياب العدالة الكاملة. ومن هنا، فإن الدرجة الأصغر هي الأفضل عند المقارنة. وباستخدام هذا المعامل نلاحظ أن نسبة الدول العربية المتوافرة حولها البيانات تتراوح بين 32.14 في مصر و64.30 في جزر القمر. وهذه المؤشرات، في عمومها، بعيدة عما يقابلها في الدول المتقدمة كالسويد (25) والنرويج (25.8) واليابان (24.9) وألمانيا (28.3)²⁶.

الفقر والجوع

تشير بيانات التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010، أن المنطقة قد أحرزت بعض التقدم في خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن خط الفقر العالمي المحدد بـ 1.25 دولار في اليوم. وبلغ معدل الفقر في الدول العربية وفقاً لهذا المعيار أقل من 4% قبل الأزمة المالية، وهو معدل منخفض للغاية مقارنة بمناطق العالم النامية. وسجلت الدول العربية تقدماً كبيراً في مكافحة الجوع منذ السبعينات. غير أن هذا التقدم، قياساً إلى عام الأساس 1990، يبقى غير كافٍ لخفض معدل الحرمان من الغذاء إلى النصف بحلول عام 2015. وكما هو الحال بالنسبة إلى فقر الدخل، يبقى نصيب الدول العربية

معدلات الفقر وفق خطوط الفقر الوطنية

التغير السنوي في دخل الفرد الفعلي (بالنسبة المئوية)	التغير السنوي في معدل الفقر (بالنسبة المئوية)	عدد الفقراء في 2005 (بالملايين)	انتشار الفقر (بالنسبة المئوية)	سنة المسح	عدد الفقراء في 1995 (بالملايين)	انتشار الفقر (بالنسبة المئوية)	سنة المسح	الدولة
0.2	2.8	0.3	8	2005	0.4	10	1997	لبنان
2.3	0.6	16.6	21.6	2009	15.3	24.1	1990	مصر
4.3	0.8	0.7	13	2006	0.6	15	1990	الأردن
1.2	1.5-	2.3	12.3	2007	2.1	14.3	1997	سوريا
2.3-	4.1	1.2	34.5	2007	0.6	20.3	1998	الأراضي الفلسطينية المحتلة
1.9	0.7-	21.2	19.4		18.9	21.4		دول المشرق العربي
1	7.4-	1.8	5.6	2006	4.1	14.1	1994	الجزائر
1.5	2.2-	2.7	9	2007	3.5	13.1	1990	المغرب
3.8	2.0-	0.4	3.8	2005	0.7	7	1990	تونس
1.6	4.8-	4.9	6.8		8.3	12.7		دول المغرب العربي
0.1	0.8-	1.4	26.7	2004	1.1	50	1996	موريتانيا
1.9	1.7-	7.3	34.8	2006	6.2	40	1998	اليمن
5.8	3.4	0.3	42.2	2002	0.2	34.5	1996	جيبوتي
1.8	2.6-	1.2	37	2004	0.2	47.2	1995	جزر القمر
1.8	1.5-	9.3	36.4		7.3	41.2		الدول الأقل نمواً
1.8	2.2-	35.4	17.1		34.9	20.3		المنطقة العربية

المصدر: التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية، 2010.

البطالة

وبخاصة للنساء والشباب. فلم تؤد المكاسب المحققة من تعليم النساء إلى تحسن كبير في مشاركة النساء في سوق العمل، كما أن حصة الشباب من معدل البطالة في تزايد (تقرير الأهداف التنموية للألفية 2010). وبلغ متوسط معدل البطالة في الدول العربية نحو 12% من القوى العاملة، وهو أقل بقليل من معدل البطالة الذي سجل في التسعينات. ولكنه يعادل مرتين تقريباً متوسط معدل البطالة في العالم في كل من الفترتين. وتتركز نسبة البطالة في العالم العربي بين الشباب، حيث تجاوزت نسبة العاطلين عن العمل 50% من هذه الفئة في معظم الدول العربية حسب أرقام 2006. وتضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى نسب البطالة بين الشباب، إذ يوجد بها خمس مجموع العاطلين عن العمل (الأهداف الإنمائية للألفية 2010، واليونسكو 2010). كما يوجد ضعف في العلاقة بين النمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل في المنطقة، بسبب السياسات الاقتصادية غير الداعمة للتشغيل والعدالة الاجتماعية.

ومن الملاحظ أن معدلات البطالة في الدول العربية لها بعد واضح متعلق بالنوع

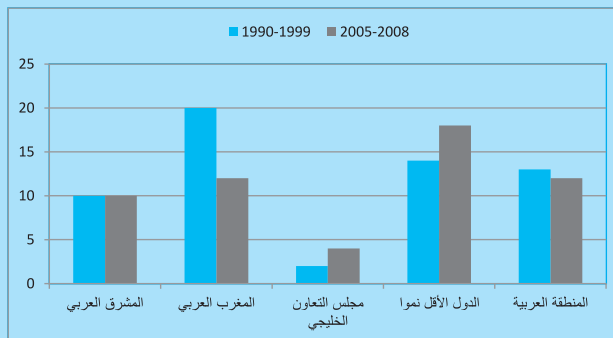
تشكل البطالة تحدياً خطيراً للتنمية ولإعداد الأجيال للانخراط في مجتمع المعرفة لأنها تحد القدرة الإنسانية وتعوقها عن العمل والانطلاق، وتقتل الإبداع وتعوق التفاعل والمساهمة في بناء النهضة. فما زالت بطالة الشباب تثير القلق في كل البلدان العربية. كما أن سوق العمل الذي يعتمد على التقانة بشكل متزايد يتطلب مهارات لا يملكها الكثير من الشباب. ولا تقتصر الخطورة هنا على الشباب من حيث الفرص الضائعة أمامهم، بل أيضاً تشمل فرصاً ضائعة بالنسبة للمجتمعات العربية ذاتها، التي عليها أن تعبئ جميع الموارد لتتعلق إلى مجتمع المعرفة. ومن ثم يعتبر خلق فرص للعمل أمام الشباب وخاصة في قطاعات الأعمال التي تستند إلى التقانات المتقدمة، وتسليح الشباب بالمهارات المطلوبة، أهم تحدٍ تنموي أمام الدول العربية طوال العقدين القادمين.

وتبين المؤشرات المتوافرة أن المنطقة العربية لا تزال في وضع متخلف مقارنة بمناطق العالم في مؤشرات توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع،

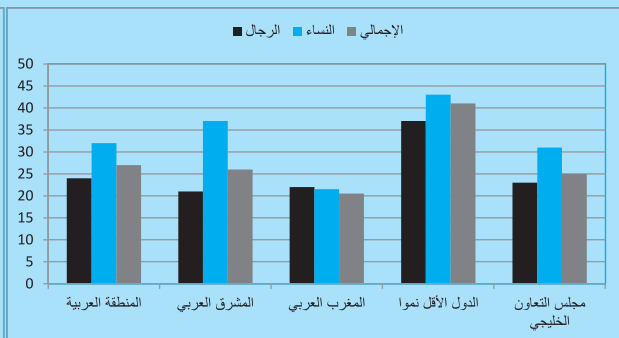
يعتبر خلق فرص
للعمل أمام الشباب
وخاصة في قطاعات
الأعمال التي
تستند إلى التقانات
المتقدمة، وتسليح
الشباب بالمهارات
المطلوبة، أهم تحدٍ
تنموي أمام الدول
العربية طوال
العقدين القادمين

معدل البطالة بين الشباب والنسبة المئوية من القوى العاملة

(ب) النسبة المئوية من القوى العاملة



(أ) معدل البطالة بين الشباب في 2006



المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل المعتمدة لدى منظمة العمل الدولية الخاصة بإجمالي البطالة وقواعد بيانات منظمة العمل العربية على الانترنت الخاصة بالبطالة بين الشباب. ملاحظة: متوسط إجمالي معدلات البطالة في موريتانيا والفضة وغزة في التسعينات وتغطي أيضا عام 2000. المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، 2010.

للحصول على عمل) هي ذات تأثير سلبي، حيث يتخرج، بالتالي، ملايين من الشباب من الجامعة وهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة للحصول على عمل (اليونسكو، 2010).

إلا أن الركود إلى هذا التفسير - على صحته - قد يخفي حقيقة هامة، وهي أن ارتفاع البطالة بين الشباب على النحو الواضح في التقارير العالمية، هو شيء يتجاوز إخفاق النظم التعليمية. فالنمو الاقتصادي بطيء، وكذلك جهود أسواق العمل، والتمييز القائم على النوع، وخلل السياسات التنموية التي يغيب فيها التركيز على تنمية توفر فرص العمل للشباب، ولتحقيق العدالة والمساواة، كل ذلك عوامل مترابطة تعرقل جهود محاربة البطالة. فثمة تقاعل جدلي هام لا يمكن إغفاله بين سياسات التنمية، وسياسات التعليم، وحل هذه المسألة الجدلية، إنما يتم من خلال التنمية الشاملة، واتباع صفات الاقتصاد الكلي، التي تهتم بتحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية.

تحديات الضغوط السكانية وفتوة السكان

تتميز البلدان العربية بمعدلات نمو سكاني تعتبر من أعلى المعدلات في العالم، ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009) إلى أنه إذا

الاجتماعي، إذ أن معدلات البطالة بين الإناث تفوق معدلات البطالة بين الذكور. ووفقاً لبيانات البنك الدولي، وصل معدل البطالة بين الإناث في الجزائر 21.3% والذكور 19.8%. وفي مصر، كان معدل البطالة للإناث 18.6% مقابل 4.7% للذكور، وفي الأردن 25.9% للإناث مقابل 12.8% للذكور، وفي المغرب 24.8% للإناث مقابل معدل 16.3% للذكور، وفي سورية 28.3% للإناث مقابل 9% للذكور (البنك الدولي، 2007).

وقد يكون عدم ملائمة النظم التعليمية لأسواق العمل في المنطقة من أسباب ارتفاع نسب البطالة. وتذهب اليونسكو إلى ذلك في التفسير الوارد في تقريرها، حيث تؤكد أن الدراسة الموجهة نحو التعلم بالاستظهار من أجل دخول امتحانات القبول في الجامعة (التي يعتبر الحصول على شهادتها مدخلا

ثم تؤد المكاسب

المحقة من تعليم

النساء إلى تحسن

كبير في مشاركة

النساء في سوق

العمل. كما أن حصة

الشباب من معدل

البطالة في تزايد

الإطار 3-4

شروط التنمية الحقيقية

لو انخفضت هذه الحالات الثلاث، الفقر والبطالة، والتفاوت الاقتصادي، إلى مستويات أقل عما كانت عليه في مجتمع ما، فإن ذلك المجتمع سيمر بلا شك في حقبة من التنمية الحقيقية. ولو أن واحدة أو اثنتين من هذه الحالات،

قد أصبحت، أو أصبحتا، أسوأ مما قبل، وعلى نحو خاص لو ساءت الحالات الثلاث جميعا، فإنه من العبث أن نتكلم عن التنمية، حتى لو تضاعف متوسط دخل الفرد في المجتمع، أو زاد زيادة مهولة.

المصدر: سيرز 1973، وويلبر 1993، بالإنجليزية.

لمحة عامة عن تحقيق الأهداف التنموية للألفية في المنطقة العربية

ودول ذات معدلات تقدم وفرص متباينة، وهى التي تشكل غالبية الدول العربية ذات الدخل المتوسط في المشرق العربي والمغرب العربي. ثانياً، إن العديد من الدول العربية تتخلف كثيراً عن ركب باقي الدول في تحقيق الهدف التنموي الأول (القضاء على الفقر المدقع والجوع). وكذلك الهدف الخامس (تحسين صحة الأمهات) على وجه التحديد. ثالثاً، تشكل القضايا الأمنية تهديداً خطيراً على تحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول التي تمر بصراعات، وعلى وجه التحديد (العراق، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والصومال والسودان).

منذ اعتماد الأهداف التنموية للألفية، حققت الدول العربية تقدماً في العديد من المجالات التي تشملها هذه لأهداف. حيث أحرزت خطوات جيدة في مجال الصحة والتعليم. إلا أنه يمكن في هذا الصدد أن نرصد ثلاث ملاحظات: أولاً، يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية: دول من المرجح أن تحقق غايات الأهداف التنموية للألفية (بشكل رئيسي دول مجلس التعاون الخليجي)؛ ودول من غير المرجح أن تحقق غايات الأهداف التنموية (بشكل رئيسي الدول العربية الأقل نمواً، جزر القمر، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن)؛

المصدر: التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية، 2010

إن ارتفاع البطالة

بين الشباب، على

النحو الواضح في

التقارير العالمية، هو

شيء يتجاوز إخفاق

النظم التعليمية

الواحد وفقاً للطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية. فالصحة غير مضمونة لكل المواطنين العرب، ويحتل الوضع الصحي للمواطن العربي مرتبة متدنية مقارنة بالدول الصناعية، وتعاني النساء أكثر من الرجال من الإهمال ومن التقاليد القائمة على التحيز في معاملة الجنسين.

دليل الرخاء²⁷

يعتمد هذا الدليل على ثمانية مؤشرات هي: أساسيات الاقتصاد، ومبادرات الأعمال والفرص، وإدارة الحكم، والتعليم، والخدمات الصحية، والأمن والأمان، والحريات الشخصية، ورأس المال الاجتماعي. وتبين التقارير أنه لا تقع أي دولة عربية في مستوى القوة على مؤشر الرخاء، غير أن الدول العربية تتراوح بين الضعيف والمتوسط. ويبين الجدول 3-4 ترتيب الدول العربية على مستوى العالم على دليل الرخاء. فبينما تتقدم الإمارات العربية والكويت الدول العربية، فإن ترتيبها بين 115 دولة في العالم يأتي في مرتبتين متتاليتين 30 و31، وتحتل السودان واليمن الترتيب قبل الأخير والأخير في الدول العربية (12 دولة عربية)، ويقعان في الترتيب 100 و105 عالمياً، وتحتل مصر ولبنان الترتيب 9 و15 عربياً والترتيب 84 و89 عالمياً.

ويبين دليل الرخاء (الجدول 3-4) إخفاق سياسات الإصلاح الاقتصادي في معظم الدول العربية، وضعف البيئات التمكينية عن توفير التعليم والأمن والأمان والخدمات الصحية ورأس المال الاجتماعي، وديمقراطية إدارة الحكم والمؤسسات. وهو

استمرت اتجاهات النمو الحالية، فسوف تضم البلدان العربية نحو 385 مليون نسمة بحلول عام 2015، وسيفرض ذلك ضغوطاً شديدة على الموارد. ويتمثل التحدي الأكبر في الصورة الديمغرافية للمنطقة العربية في ارتفاع نسبة فئة الشباب إذ أن نحو 60% من السكان لا يتعدون الخامسة والعشرين من العمر، مما يجعل المنطقة إحدى أكثر بقاع الأرض شباباً. وتتطلب الأعداد الكبيرة من صغار السن خدمات واسعة وصحية وتعليمية وغيرها قبل أن يصبحوا منتجين اقتصادياً، خاصة إذا ظل الشباب عاطلين عن العمل لفترات طويلة، مما يمكن (وربما يحتم) أن يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، يكون لها أثر سلبي على التنمية. إلا أن هذه الأعداد قد تكون أيضاً فرصة سانحة للتنمية إذا اعتمدت البلدان العربية سياسات صحيحة وبرامج ملائمة للاستثمار في رأس مالها البشري ولتلبية احتياجات النشء، ووفرت مؤسسات للإنتاج لتوسيع نطاق فرص العمل أمام الشباب. فالاستثمار الجيد في مرحلتي الطفولة والشباب يمكن أن يؤدي إلى مكاسب ضخمة في المستقبل، ولهذا فإن الأمر يستحق ذلك ولو كانت تكاليفه باهظة. أما نقص المهارات فإنه يخفض العائد المتوقع من الاستثمارات التعليمية (البنك الدولي، 2007).

تحديات الأمن الصحي

حققت البلدان العربية خلال العقود الأخيرة تقدماً في مجال ارتفاع متوسط العمر المتوقع، وانخفاض معدل وفيات الرضع، مع تفاوت واضح في مستويات الرعاية الصحية وتمويلها من بلد عربي لآخر، بل وضمن البلد

دليل الرخاء للدول العربية

الدولة	ترتيب الدولة على مؤشر الرخاء (من ضمن 110 دولة)	أساسيات الاقتصاد	مبادرات الأعمال والفرص	إدارة الحكم	التعليم	الخدمات الصحية	الأمن والأمان	الحرية الشخصية	رأس المال الاجتماعي
الإمارات	30	30	24	38	34	35	24	54	36
الكويت	31	20	31	36	55	36	29	34	28
تونس	48	49	45	50	41	50	44	91	69
السعودية	49	28	48	49	65	49	71	103	18
المغرب	62	35	68	63	93	70	69	100	13
الأردن	74	93	70	42	42	51	65	105	83
الجزائر	79	45	79	90	72	67	93	101	74
سوريا	83	71	92	79	74	52	86	99	75
لبنان	84	70	83	92	51	79	89	82	99
مصر	89	72	84	84	63	69	77	109	95
السودان	100	83	91	109	107	92	108	92	21
اليمن	105	99	106	103	102	94	96	107	79

المصدر: الموقع الإلكتروني لدليل الرخاء، <http://www.prosperity.com>، بتاريخ 23 مايو/أيار 2011

من التعتن والصلف والعنف المسلح الذي يهدد حياة الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، مما يعطل عجلة الحياة والعمل ناهيك عن التقدم والتنمية. وكانت المعرفة وبنائها ضحية من ضحايا الاحتلال. فقد تضرر جهاز التعليم بشكل كبير نتيجة لعدم استطاعة كثير من المعلمين والتلاميذ الوصول إلى المدرسة على مدار أيام طويلة. وتقوم قوات الاحتلال في كثير من الأحوال بمنع إدخال أجهزة الحواسيب إلى المدارس، أما الكتب والأدوات فقد سمح الاحتلال إدخالها "بالقطارة". هذا علاوة على المعاناة الإنسانية المستمرة للمواطن الفلسطيني حيث تعاني الكثير من المناطق وخاصة في غزة وخان يونس من نقص الأدوية. كما تنجب العديد من النساء مواليداً على الحواجز الأمنية، فتعاني الأمهات والمواليد من غياب الرعاية الطبية، وما يستتبعه ذلك من تدهور في أوضاعهم الصحية التي قد تمتد آثارها على المواليد مدى الحياة من الناحية الصحية أو النفسية²⁸.

يوضح، من ثم، شح الفرص أمام الأجيال الجديدة لامتلاك المعرفة والمهارات والقيم اللازمة.

بلدان عربية في ظروف صعبة

تُتهم الظروف الصعبة على أنها الظروف التي تعطل نمو المعرفة وتوقف عجلة التنمية الإنسانية. فأي بلد تتراجع التنمية الإنسانية فيه ويعاني من الحروب أو الاحتلال أو النزاعات الداخلية إنما يعيش حالة كارثية تقتل طاقات الإنسان وتحده من إمكاناته. إنها عوامل تدمر المجتمع كله وتحطم البنية الأساسية للمعرفة والحياة، فيضيع التعليم، وتخبو المعرفة، ويحل الفقر والبطالة ليتضرر الإنسان وتتأخر تنميته في هذه المناطق كما هو الحال في فلسطين والصومال، وأجزاء كبيرة من السودان وكذلك العراق.

يعيش الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال وضعا مأساوياً، يمارس المحتل صنوفاً

وبلغت معدلات الفقر نسبة عالية بكل المقاييس، حيث يعاني 47% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية من الفقر (مستوى أقل من دولارين في اليوم)، وتتراوح نسب الفقر من 37% في الضفة لتصل إلى 64% في غزة (بيتسليم، 2003). وتزيد نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني عن 50% بسبب الحصار أو الحواجز التي نتج عنها فقدان الناس أماكن عملهم سواء داخل إسرائيل أو داخل الاقتصاد المحلي الفلسطيني. ورغم ما يعانيه الشعب الفلسطيني من عدوان وتحطيم لبيئاته المعرفية والتمكينية، إلا أنه ما زال يصر على تعليم أطفاله وإعدادهم وتمكينهم من المعارف والمهارات بل لتحقيق إنجازات مرموقة فاقت منجزات العديد من الدول داخل المنطقة العربية وخارجها، حيث بلغ مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة عند البالغين حسب تقرير اليونسكو 2010، 94% (97% عند الذكور و90% عند الإناث)، كما بلغ مؤشر الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي 80% عند الذكور و79% عند الإناث في 2007، والثانوي 92% (90% الذكور والإناث 95%)، والعالي 46%. إلا أن هذه الإنجازات لا تنفي التراجع في مؤشرات أساسية لعمليات إعداد النشء لمجتمع المعرفة، فلقد انخفضت معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي في الأراضي الفلسطينية من 97% في عام 1999 إلى 73% في عام 2007 بسبب الصراعات والتدخلات العسكرية وتقييد حركة البضائع والناس (اليونسكو، 2010 ب).

ويعاني العراق منذ عام 2003 من التدخل الأجنبي ومن استمرار العنف السياسي والعسكري وشبح الطائفية التي ما أن تخبو حتى تعود وتلقي بظلالها المشؤمة على المشهد العراقي. وأدى ذلك كله إلى إحداث أضرار جسيمة في البنية الأساسية والبنية المعرفية أضرت بمسيرة العراق نحو مجتمع المعرفة بعد أن كان رائداً على مستوى المنطقة العربية في العديد من المجالات المعرفية. كما تراجعت البيئة الحاضنة، حيث تفشت البطالة في العراق بعد أن كانت وجهة للباحثين عن العمل لتبلغ نسبتها 17.5% عام 2006 ولتصل نسبة البطالة بين الشباب 50.5% من إجمالي عاطلين عن العمل. كما كان أكثر من 95% من العاطلين عن العمل هم ضمن الفئة العمرية 44 سنة فأقل، وهي الفئة المفترض

أن تكون الأكثر نشاطاً وعطاءً في دعم التنمية وبناء المعرفة.²⁹ وفي العام 2007، كان نحو نصف مليون طفل (508 آلاف) خارج المدارس (اليونسكو، 2010). وتؤكد وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في بغداد في آخر استطلاع لها عن واقع التعليم في العراق وجود زيادة غير طبيعية في أعداد التلاميذ المتسربين من المدارس، وبخاصة الابتدائية؛ وأن نسبة المتحقيين بالدراسة من مجموع السكان الواجب التحاقهم هي 55% فقط، فيما كانت نسبة الالتحاق من مجموع الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 6 سنوات 59% فقط؛ أي أن هناك نسبة عدم التحاق تصل إلى 41% بين الأطفال، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 56% بين من هم في عمر 12 سنة، وتخفض لدى ذوي الأعمار الأكبر³⁰. وتشير إحصاءات اليونسكو إلى أن نسبة الأمية بين الكبار بلغت 26% في الفترة 2007-2000 ومعدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي 99% والثانوي 45%. كما لوحظ تقلص الفجوة في التعليم بين الرجال والإناث؛ والغريب أن ذلك لم يكن يعكس تحسناً مستوى الإناث، بل تراجع مستوى الذكور نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق وتدهور المستوى المعيشي للأسرة، وهي الأوضاع التي وجدت بعد التدخل الأجنبي، إضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة وتهجير ملايين العراقيين، مما دفع الكثير من أبناء العائلات الفقيرة إلى ترك الدراسة والبحث عن عمل لتوفير لقمة العيش. وذلك هو السبب نفسه الذي تسبب في تسرب الآلاف من الأطفال من المدارس، وارتفاع معدلات عبء الإعاقة، مما يضطر كثيراً من التلاميذ إلى تأجيل دراستهم أو التخلي عنها لغرض العمل. إن في جميع ما ذكر من أمثلة عن الواقع العراقي ما يشي وبوضوح إلى تعثر مسيرته لإعداد النشء لمجتمع المعرفة. إلا أن هنالك من البوادر ما يؤكد التحسن في هذا الوضع. فالعديد من المؤشرات تدل على نزعة محمودة إلى التحسن في الفترة الأخيرة حيث ارتفع، على سبيل المثال، معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الابتدائي في العراق ليصل إلى 99% في عام 2007 (اليونسكو، 2010). وعلى تخوم القرن الأفريقي، يعيش الصومال ضمن الصراعات والتناحرات، ويعاني حرباً أهلية منذ أكثر من عقدين

انخفضت معدلات
الالتحاق الصافي
بالتعليم الابتدائي
في الأراضي
الفلسطينية من
97% في عام
1999 إلى 73%
في عام 2007
بسبب الصراعات
والتدخلات
العسكرية وتقييد
حركة البضائع
والناس

تؤكد وزارة

التخطيط والتعاون

الإنمائي في بغداد في

آخر استطلاع لها

عن واقع التعليم

في العراق وجود

زيادة غير طبيعية

في أعداد التلاميذ

المتسربين من

المدارس، وبخاصة

الابتدائية

كان بالأساس سيئاً. وقد أثرت الحروب على جميع أشكال الحياة في دارفور، فأصبح هناك تجمعات من اللاجئين والمهجرين. وأصبحت المدارس، بل الحياة، أبعد ما تكون عن الوصول إلى مقدمات مجتمع المعرفة. وبالطبع انعكست حروب وأوضاع دارفور على السودان كله. كما أدت الصراعات الداخلية إلى انفصال جنوب السودان وإعلانه دولة مستقلة. وتبين قاعدة بيانات البنك الدولي أن دليل المعرفة في السودان يشير إلى ضعف شديد في قدرة السودان على إنتاج وتوطين ونشر المعرفة في الأبعاد الثلاثة التي يقيسها الدليل (التعليم والابتكار وتقنية المعلومات) مقابل 3.3 في أفريقيا في العام نفسه (2005)³⁴.

كما يبين تقرير لليونسكو الانجازات المتواضعة للسودان في تأهيل الناشئين لمجتمع المعرفة، حيث بين أن الأمية في السودان للبالغين بلغت 39%، وبين الإناث 48%، وبين الشباب 23%، وأن نسبة الالتحاق الإجمالي للتعليم قد بلغت في التعليم الابتدائي 66%، وفي الثانوي 33% (اليونسكو، 2010).

إن المتتبع لمجمل هذه الظروف الصعبة في دول المنطقة العربية يرى بوضوح التعثر الكبير في مسيرتها نحو إعداد الأجيال لمجتمع المعرفة ونحو بلوغ التنمية الإنسانية. كما تؤكد الرجاء بأن لا تترك الأحداث التي تمر بها المنطقة العربية الآن آثاراً سلبية على الأطفال والشباب تعوق تنشئتهم السليمة وإعدادهم لمستقبل أفضل. فالأمن والأمان، علاوة على الحرية والاستقرار، متطلبات أساسية لا يمكن السير نحو مجتمع المعرفة في ظل غيابها.

البيئات التمكينية المعرفية (دليل اقتصاد المعرفة)

يبين دليل البنك الدولي لقياس اقتصاد المعرفة، تدني مستويات اقتصاد المعرفة في الدول العربية. ويعتمد البنك الدولي على منهجية تقوم على افتراض أن اقتصاد المعرفة يتضمن أربعة مرتكزات هي: الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي، والتعليم والموارد البشرية، ونظام الإبداع، وتقنية المعلومات والاتصال. وتشير مؤشرات الدليل إلى مقياس متدرج من عشرة نقاط

من الزمان، وشعبه يعاني من نار الفرقة والانقسامات وتدمير المدن والقرى وإتلاف البيئة الأساسية وتحويل المباني الحكومية والمدارس والجامعات إلى مخيمات للاجئين الذين فقدوا منازلهم أو أجبروا على تركها، حتى أصبحت الصومال واحدة من أفقر دول العالم³¹.

وفي ظل هذه الأوضاع، يعاني الصومال بطالة شديدة، إذ يبلغ معدل البطالة 47% من مجموع السكان. وتزداد البطالة في الحضر (66%) عنها في الريف (41%) وهي من أعلى المعدلات في العالم.

وقد أضعف ضياع فرص العمل، والفقر الشديد القدرة الإنسانية للشعب الصومالي، فقد بلغت نسبة الفقراء الذين يعيشون أقل من دولار واحد في اليوم 43% (أي أقل من 365 دولار سنوياً). وتبين التقارير أن الصومال غير متوقع لها أن تحقق أيًا من الأهداف التنموية للألفية بما فيها تعميم التعليم الابتدائي أو تحقيق المساواة بين الجنسين.

ويعيش زهاء 3.6 ملايين شخص ضمن حالات الطوارئ الإنسانية، و1.3 مليون مشرد. كما أن الصومال مثقلة بأعمال العنف وعدم الاستقرار والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والانتهاكات في مجال حماية الطفل. ففي آب/أغسطس 2009، كان 19% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد، الذي وصلت معدلاته في بعض المناطق إلى 27%. كما يزداد حرمان الأطفال من الحصول على التعليم نتيجة إغلاق المدارس بسبب أعمال القتال، وخاصة في مقديشو. ومن بين المحتاجين إلى مساعدة إنسانية عاجلة، يوجد 75% منهم في وسط الصومال وجنوبه، ولا يمكن الوصول إلى عدد كبير منهم بسبب تصاعد أعمال العنف³². ومع الانتهاء من إعداد هذا التقرير بحدود مايو/أيار 2011 ازدادت الحالة سوءاً حيث يعاني الصومال من مجاعة حقيقية امتدت آثارها السلبية لتشمل جميع السكان، وبخاصة الأطفال.

وفي السودان³³، يعاني إقليم دارفور ويلات الحرب الأهلية وخاصة بين الأطفال. فمن أصل أربعة ملايين نسمة تضرروا من النزاع الدائر هناك 1.8 مليون طفل تقل أعمارهم عن 18 عاماً. ويعيش جيل من أبناء دارفور خوفاً واضطراباً شديدين. وأثرت هذه الحالة الكارثية على وضع التعليم في المدارس الذي

يعاني الصومال
من حرب أهلية منذ
أكثر من عقدين،
مما أدى إلى تحويل
المدارس والجامعات
إلى مخيمات
للاجئين

أثرت الحروب على
جميع أشكال الحياة
في دارفور، فأصبح
هناك تجمعات
من اللاجئين
والمهجرين.

وأصبحت المدارس،
بل الحياة، أبعد ما
تكون عن الوصول
إلى مقدمات مجتمع
المعرفة. وبالطبع
انعكست حروب
وأوضاع دارفور على
السودان كله

توطين العلم والتقانة في اليابان

استطاعت اليابان أن تترجم رؤيتها حول الولوج إلى مجتمع المعرفة، في بناء وتنفيذ ثلاثة خطط قومية للعلوم والتقانة. كانت الخطة الأولى 1996-2001، والخطة الثانية 2001-2006، والخطة الثالثة الخمسية التي بدأت منذ 2006. وتوالت هذه الخطط بانتظام لتأسيس بنية علمية وتكنولوجية تقود عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وغطت هذه الخطط مجالات علمية أساسية في الصحة، وتكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية والزراعية، و«النانو تكنولوجي»، والتقانات

المصدر: ماك جاري وآخرون، 2006 وريو آين، 2006

إن الأمن والأمان

علاوة على الحرية

والاستقرار

متطلبات أساسية لا

يمكن السير نحو

مجتمع المعرفة في

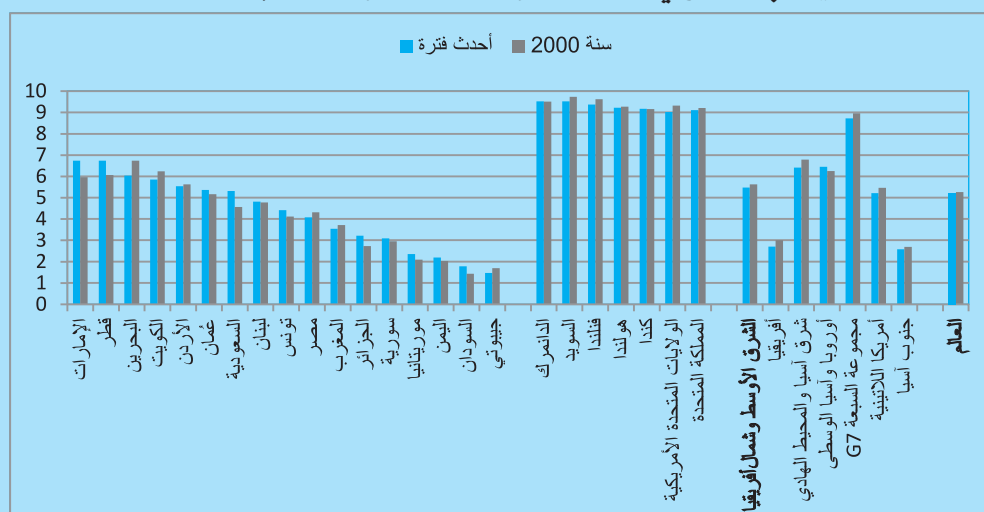
ظل غيابها

وتقع سبع دول عربية ضمن مجموعة ثاني أعلى 25% من دول العالم؛ وهي الدول التي يتراوح دليل اقتصاد المعرفة لها بين 5 و7.5، وهذه الدول هي بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة والأردن. وتقع ست دول عربية ضمن مجموعة ثالث أعلى 25% من دول العالم، بين قيم 2.5 إلى 5، وهذه الدول هي لبنان وتونس ومصر والمغرب والجزائر وسورية. وتقع بقية الدول العربية ضمن مجموعة أدنى 25% من دول العالم في اقتصاد المعرفة ويقل دليل اقتصاد المعرفة لها عن 2.5، وهي موريتانيا واليمن والسودان وجيبوتي. وعلى الرغم من أن سبع دول عربية تقع

(1-10)، والقيمة الأعلى هي الأفضل. واستناداً إلى الشكل 4-4 يتضح إحراز دولتين عربيتين، من 17 دولة عربية شملها الإحصاء، تقدماً ملحوظاً عن عام 2000، هما الإمارات العربية المتحدة، وقطر. كما أن الشكل يشير إلى وجود تفاوت شديد بين الدول العربية، حيث تتراوح القيم بين 6.73 للإمارات العربية المتحدة، و1.47 لجيبوتي. وعند تقسيم دول العالم إلى أربع مجموعات متساوية بحسب قيمة دليل اقتصاد المعرفة يلاحظ عدم وجود أية دولة عربية ضمن مجموعة أعلى 25% من العالم، بل لا توجد أية دولة عربية حتى ضمن أعلى 35%، من التي يبلغ دليل اقتصادها قيمة 7 أو أكثر.

الشكل 4-4

دليل البنك الدولي لاقتصاد المعرفة لأحدث فترة مقارنة بسنة 2000



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، منهجية كام

http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp/4 بتاريخ 23 مايو/أيار 2010

وهي على الترتيب الدانمرك والسويد وفنلندا وهولندا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. كذلك تأتي قيمة المنطقة العربية ككل في دليل اقتصاد المعرفة أقل من ست مناطق جغرافية من أصل ثماني مناطق جغرافية عالميا، ولا تزيد المنطقة العربية إلا على منطقتين هما أفريقيا (2.71) وجنوب آسيا (2.58).

وثمة مؤشرات أخرى هامة توفرها بيانات وإحصاءات البنك الدولي عن الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، وكذلك عن صادرات التقانة المتقدمة عند الدول العربية. ويعني مؤشر الإنفاق على البحث العلمي والتطوير تلك النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير في القطاعين العام والخاص على الأعمال الإبداعية التي تتم بطريقة منهجية لغرض

يعود نجاح ماليزيا في بناء صناعة وتصدير الإلكترونيات، إلى نجاحها في تنظيم الاستثمارات الأجنبية والبيئة الإنتاجية المتميزة (المناطق الحرة الصناعية). ووجد عدد كبير من المستثمرين الأجانب بيئة جيدة للعمل، وبنية تحتية ملائمة، وعمالة ماهرة متعلمة ومدربة. وكانت الاستثمارات

المصدر: هانز-ديتر ايفرز، 2001

أعلى من المتوسط العالمي، إلا أن متوسط قيم مجموعة الدول العربية المذكورة في الشكل (4.26) كان أقل من المتوسط العالمي (5.21). كما لا يمكن مقارنة مؤشرات المنطقة العربية بمؤشرات أي دولة من الدول التي يتراوح قيمة دليل اقتصاد المعرفة لها بين 9.52 إلى 9.10،

الجدول 4-4

الحصول على تقانة المعلومات والاتصالات

مستوى التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الهاتف النقال والثابت لكل 100 نسمة	% الهاتف النقال - نسبة السكان الذين تشملهم الشبكة	الشبكة الدولية للمعلومات لكل 100	المشركون - خدمات الخدمة العريضة للنت لكل 100	PC لكل مائة
تنمية بشرية مرتفعة جدا	32 الإمارات العربية المتحدة 38 قطر	242	100	65.2	12.4	33.1
	39 البحرين	214	100	51.9	14.2	74.6
	47 الكويت	126	100	36.7	1.4	--
تنمية بشرية مرتفعة	53 ليبيا 55 السعودية	93	71	5.1	0.2	--
	81 تونس	163	98	31.5	4.2	68.3
	82 الأردن	95	100	27.1	2.2	9.8
	101 مصر	99	99	27.0	2.2	7.2
تنمية بشرية متوسطة	111 سورية 114 المغرب	65	95	16.6	0.9	3.9
	133 اليمن	52	96	17.3	0.1	8.8
	147 جيبوتي	82	98	33	1.5	5.7
تنمية بشرية منخفضة	154 السودان	21	68	1.6	0.0	2.8
		15	85	2.3	0.3	3.8
		30	66	10.2	0.1	10.7

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2010

ضعف البيانات التمكينية العربية

إلى وضع ضوابط من شأنها أن تضمن استمراريته وتطورها. وقد ورد في تقرير للمؤسسة الخاصة الدولية (International Privacy) "أن مواقع الدول العربية تتأرجح على خارطة قوانين وتشريعات حرية المعلومات الصادرة عن هذه المؤسسة؛ حيث يقع بعضها ضمن قائمة الدول التي لها مستويات متدنية من القوانين الضامنة لحرية المعلومات، بينما يقع عدد كبير منها ضمن البلدان التي لم تقر قوانين لتداول المعلومات".

إن ضعف البيانات التمكينية الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية في معظم دول المنطقة العربية يرجع إلى عدة عوامل، لعل من أهمها أن المنطقة العربية تفتقر إلى نظرة مؤسسية للمعرفة، وإلى متطلباتها كالتشريعات الخاصة بها. ويمكن القول إن القوانين والتشريعات العربية ما تزال في أغلبها، غير مؤهلة للتصدي للقضايا التي يطرحها مجتمع المعرفة. إن حماية الملكية المعرفية، على سبيل المثال، ليست واضحة الوضوح المطلوب، أو هي تحتاج

المصدر: محمد بن فاطمة، ورقة مرجعية للتقرير

يجب على الدول

العربية الاهتمام

بتوفير بنية

معلوماتية تحتية

قوية، تساعد

على الانخراط في

مجتمع المعرفة

المنطقة العربية ككل تحتل مرتبة متدنية جداً، مع كثير من التفاوت بين الدول العربية، حيث نجد أعلاها في المغرب 9% يليها 5% في تونس إلى أن تصل إلى 0% في بعض الدول العربية. وعلى الصعيد الآخر، نجد المعدل العالمي 20% ودول شرق آسيا 32% والاتحاد الأوروبي 17% وأفريقيا جنوب الصحراء 19%³⁵.

ويشير الجدول 4-4 إلى بيانات حصول السكان في المنطقة العربية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال: الهاتف النقال، والشبكة الدولية للمعلومات والإنترنت، وأجهزة الحاسوب. ويبين الجدول وجود فجوة رقمية كبيرة بين الدول العربية. كما أن مقارنة الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، والمرتفعة، بغيرها من الدول المتقدمة تبين أن على الدول العربية الاهتمام بتوفير بنية معلوماتية تحتية قوية، لتساعد على الانخراط في مجتمع المعرفة.

الارتقاء بالمعارف، بما في ذلك المعارف الإنسانية والثقافية والاجتماعية، واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة. وتشير المؤشرات عن عام 2008 إلى تدني ما ينفق في الدول العربية على البحث والتطوير كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. ووفقاً للبيانات المتوفرة، نجده في الكويت 0.09% وفي مصر 0.23%. وبمقارنته ببعض الدول نجده في فنلندا 3.46%، وسنغافورة 2.52%، والدانمرك 2.72%، وكوريا الجنوبية 3.21%، بينما نجده في إسرائيل 4.86%، وإسبانيا 1.34%. وتشير الدراسات والتقارير العالمية إلى أن الدول التي تسعى إلى النهضة على مسار تأسيس مجتمع المعرفة تتفق تقريباً 3%، من إجمالي الدخل المحلي، على البحث والتطوير. أما المؤشر الثاني الخاص بصادرات التقانة المتقدمة كنسبة مئوية من صادرات السلع المصنعة، فإن

